

لقاء وطني للحوار الفكري

أقيم بترعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني في يوم ١٥ ربيع الآخر الماضي اللقاء الوطني للحوار الفكري في مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الذي استمر إلى يوم ١٨ ربيع الآخر.

وقد تضمنت جلسة الافتتاح كلمة سمو ولي العهد قال فيها: «نحمد الله تعالى على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم كثيرة من أعظمها نعمة سيادة

عقيدة التوحيد، وتطبيق الشريعة السمحة، والتسليم بمبادئها وتعاليمها، والإعتراف بأنها الحاكم الأعلى، ونعمة توحيد البلاد ولم أجرائها، بعد أن عانت لأزمنة طويلة من الفرقة والجاهلية وفقدان الأمن وشيوع الجهل، ونحمده ونثني عليه على ما آفاه به علينا من خيرات لا تعد ولا تحصى».

وأضاف سموه: «لا يخفى عليكم وقد اجتمعتم في هذا اليوم المبارك لهدف نبيل وغاية شريفة ما يحق ببلادنا من أخطار، وما تمر به من ظروف دقيقة حرجة، وما تعانيه من ضغوط، وما تواجهه من هجمات شرسة تمس العقيدة، وتهدد الوحدة الوطنية، وتعرضها للاختراق من قبل الأعداء الأمر الذي يوجب على كل مخلص من أبنائها أن يبذل أقصى الجهد والاجتهاد للتصدي لمحاولات النيل من وحدتها والمساس بأمنها واستقرارها وتهديد مصالحها».

وأشار سموه إلى ظروف انعقاد اللقاء بقوله: «ويحكم أننا جزء من هذا العالم الفسيح، ومجتمع من مجتمعاته، ولا نستطيع العيش في عزلة عنه، وأن حماية البلاد والمواطنين من الأفكار المخالفة والاتجاهات المؤثرة الضارة لم تعد متاحة بوسائل «الحجب والمنع» كما كانت في السابق، فقد أصبحت الحاجة ملحة وماسة إلى



الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

أن تفكر سويًا في نهج أساليب جديدة وطرق مختلفة لحماية ديننا ومواطنينا بما هو مجد وفعال، ولا شك في أنكم تتفقون معي في أن أنجع الأساليب وأجداها في هذا الاتجاه هو الإقناع ومخاطبة العقل والاستعانة بالمنطق الفكري في إطار منطوق سليم وحوار هادئ منظم يركز على تبيان الحجة واحترام الرأي الآخر وإتاحة الفرص لتبادل الرأي والمناقشة.

من هذا المنطلق فقد نشأت فكرة إقامة هذا الحوار الفكري في لقاء وطني بين أبناء الوطن المهتمين بهيمومه المعنيين بشؤونه وشجونته ليتناول عدداً من الموضوعات التي تختلف فيها الآراء، ويشور حولها الجدل، ويكثر فيها النقاش في جو من الحوار العلمي الموضوعي الهادئ بعيداً عن أجواء التنافر ووحشة القلوب وإساءة الظن».

وعن هدف اللقاء قال سموه: «هذا اللقاء لمناقشة قضية هي من أهم القضايا وأولاها في المرحلة الدقيقة الراهنة من تاريخ بلادنا وأمتنا الإسلامية، ألا وهي قضية الخطاب الإسلامي الداخلي والخارجي بأمل الوصول إلى ما يرسخ تمسك المملكة بعقيدتها الإسلامية، ويمكن من توثيق صلاتها بالعالم الإسلامي وتوثيق عرا الوحدة الوطنية في إطار من الوسطية والاعتدال والبعد عن التشدد والغلو».

واشتمل اللقاء على عدة موضوعات جاءت في محورين: الأول عن الوحدة الوطنية وأثر العلماء فيها. والمحور الثاني عن العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها في الوحدة الوطنية.

وأوضح فضيلة الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين رئيس اللقاء أن هذه الفكرة نشأت عندما اجتمع في شهر رمضان المبارك العام الماضي فريق من أهل العلم والرأي والاهتمام بالصلحة العامة، ورأوا أن حرية الرأي والتعبير، هي ضرورة أولية لصلاح كل مجتمع

ويذل المزيد من الاهتمام بهم والمعالجة الشاملة لجميع المشكلات التي يواجهونها.

- على وسائل الإعلام مراعاة الإسهام في تعضيد الوحدة الوطنية وعدم المساس بالثوابت التي قامت عليها.

- الاستمرار في عملية الإصلاح بجوانبه كافة، وتوسيع قاعدة المشاركة.

- الإسلام دين وسط في العقيدة والأحكام الشرعية لا يقبل الغلو والتشدد، كما لا يقبل التحلل من الثوابت الشرعية.

- قاعدة سد الذرائع من القواعد التي شهد لها الشرع بالاعتبار، وهذه القاعدة ينبغي إعمالها بتوسط واعتدال.

- أهمية الحوار وسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوباً للحياة وتأطيره لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلزم الأصول والضوابط الشرعية.

- الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية لذا لا يمكن الغاؤه وتجاوزه.

- العمل على معالجة القضايا والمشكلات والمظالم والممارسات والتقاليد التي تواجه المرأة في العصر الحاضر، والعمل على وجودها في الوطن نموذجاً للمرأة المسلمة، وتوسيع دائرة مشاركتها فيما يخدم قضايا المرأة المسلمة.

- ضمان حرية التعبير عما يراه المسلم حقاً وفق الضوابط الشرعية .

- للفتوى مكانة سامية مهمة عظيمة في المجتمع المسلم، ولذا تتأكد حاجتها إلى مواكبة العصر والتواصل مع مختلف الجامع الفقهي، وتفعيل الاجتهاد والاستفادة من المختصين في العلوم الأخرى، وتأسيس مراكز للدراسات والبحوث العلمية المساندة للفتوى وتكوين لجان للفتوى في مختلف مناطق المملكة .

- ضرورة الوعي بالظروف الإقليمية والدولية ومراعاتها واتباع المصالح القائمة على العدل في تأسيس العلاقات الدولية.

- الجهاد ذروة سنام الإسلام، وقد بينت الشريعة أحكامه وأسس ومبادئه والحاجة قائمة إلى ربط تلك

وتقدمه، ولكي تكون مجدية ومنتجة وبناءة لا بد أن يتوافرها بيئة صالحة، ورأوا أن ذلك يتحقق بأن يكون الحوار المتلزم بأدبه وأخلاقياته منهجاً وأسلوباً للعمل وعادة متبعة لدى أعضاء المجتمع السعودي على جميع مستوياته وشرائحه وحول كل القضايا التي تهمة.

وأشار إلى أنهم قدموا اقتراحاً لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بإجراء تجربة في هذا الأمر إذا نجحت أمكن تكرارها في صور مختلفة، وحظي هذا الاقتراح بموافقة سموه وكلف الفريق المشار إليه باقتراح موضوعات معينة للحوار، واختيار عدد من الشخصيات من ذوي الاهتمام بالموضوعات المقترحة، وأن يراعى تمثيلهم لوجهات النظر المختلفة.

وخلص المنقون إلى التوصيات الآتية ..

- اعتبار خطاب الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وثيقة رئيسة للقاء يسترشد أطراف الحوار بما أكدته من معان وأفكار وما تضمنته من مضامين مهمة.

- التوصية بتقوى الله سبحانه وتعالى ودعوة طلبة العلم من أساتذة الجامعات وأئمة المساجد وخطبائها بإعطاء هذا الجانب ما يستحق من العناية والنصح والإرشاد والتوجيه مستخدمين في ذلك جميع وسائل التبليغ المتاحة.

- التطوير العملي لفكرة هذا اللقاء وتوسيع دائرة المشاركة فيه ليشمل جميع المستويات، ويعالج مختلف الموضوعات، وذلك بإنشاء مركز للحوار الوطني يعني بتنظيم اللقاءات وإعداد البحوث والدراسات.

- المحافظة على الوحدة الوطنية.

- تأكيد مكانة العلماء ودورهم في ضمان الوحدة الوطنية.

- أن من أقوى دعائم الوحدة الوطنية الاهتمام بمعالجة هموم الحياة اليومية للمواطن والتوازن في توزيع برامج التنمية بين مناطق المملكة.

- الاستمرار في تطوير عناصر العملية التربوية بما يحقق مواكبة العصر وتعزيز الوحدة الوطنية.

- مراعاة قضايا الشباب في خطط التنمية وبرامجها،

وألقى سمو الأمير خالد الفيصل كلمة في الاجتماع التشاوري للمدعوين من المفكرين والمثقفين العرب الذي أعقب الافتتاح رحب فيها بالحضور مقدراً حرصهم على «حضور هذا الاجتماع في وقت يحدد - بل يهدد - مصير الأمة وبخاصة بعد السقوط العربي المودي مؤخرًا في بغداد، وهو السقوط الذي لم يكن مفاجأة كما يظن البعض، بل نتيجة متوقعة لعوامل كثيرة ونذر لا تخفاكم، معظمها من صنع أيدينا للأسف، وليس أقلها الإصرار على الفرقة والشقاق في عالم لا يقم وزناً للصغار المتفرقين».

وأشار الأمير خالد الفيصل إلى أن النموذج الغربي - الذي يبهرننا دائماً منتجه الحضاري - يلاحظ أن مشروع نهضته قد بدأ - ولا يزال قائماً - على المنتج الفكري من مراكز البحوث والدراسات التي تعود غالبيتها إلى القطاع الخاص، أي أن شعلة الانطلاق في سباق النهضة لا بد أن يحمل الفكر أمانتها... ويؤمن المال لها عوامل الحياة .

وأضاف سموه أن الأمة العربية عاتية على الكثير من مفكرها: العزلة والشقاق والإفراط في التغريب - النقد للنقد - والتنظير بما يناهض الواقع على الأرض .. إلى غير ذلك مما يوجه إليهم، وقال: إن أمتكم لا يمكن أن تقبل منا مجرد بيان يضاف إلى رصيد العجز العربي الذي لم يحرك للأزمة ساكناً ولا غير من مرارة الواقع شيئاً .

وأضاف سموه قائلاً: كفى رسوفاً في أغلال التشكيك وعجاج الخلافات وليكن خلافاً - إذا وقع - في الأساليب لا في الغايات، التي يجب أن تنحصر اليوم فيما يمكن أن نفعه لبناء مستقبل الأمة العربية، والاعتراف بأننا في حاجة ماسة إلى موقف قوي موحد من أجل ذلك، وكفى شكوى من تأمر الآخرين علينا، والاعتقاد بانتقاد وضع الخطط والبرامج لنا من قبل الآخرين، مع أن أهل الوطن أدري بشعابه... لكنه الفراغ الصامت، وإلا لماذا لا نضع نحن خططنا وبرامجنا التي تحقق مصالح أمتنا رضي الغير بها أم سخط؟!

الأحكام بالواقع، وإعلان الجهاد منوط بولي الأمر .
- يؤكد المجتمعون على أن مقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين حق مشروع ويؤيدون بهذا الخصوص جهود المملكة في نصرة الشعب الفلسطيني .
- أن مما يتألم له المشاركون في هذا اللقاء الاعتداءات الأثمة على المسلمين من المواطنين والمقيمين وغيرهم من المستأمنين، ويقررون أن ذلك محاربة لله ورسوله وإفساد في الأرض، وأن الإسلام بريء من تلك الأفعال الإجرامية .

الأمير خالد الفيصل: الأمة لن تقبل منا مجرد بيان يضاف إلى رصيد العجز العربي



الأمير خالد الفيصل

افتتح رئيس الجمهورية اللبنانية أميل لحود ممثلاً بوزير الثقافة غازي العريضي في بيروت في الثامن والعشرين من ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ الموافق عام ٢٩ مايو ٢٠٠٣م، المقر الرسمي لمؤسسة الفكر العربي، في احتفال شهده صاحب

السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي، ورئيس مجلس النواب نبيه بري ممثلاً بالناواب ياسين جابر، ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ممثلاً بشقيقته النائبة بهية الحريري، وحضر حفل الافتتاح نخبة من الشخصيات العربية يأتي في مقدمتهم: الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي، ورئيس الوزراء اليمني السابق محسن العيني، والوزير البحريني علي فخرو، ورئيسة جامعة الخليج د. ربيعة عبيد غباش، والوزير التونسي عبدالسلام المسدي، وعضو مجلس الأمة الجزائري محي الدين عميمور، والوزير الأردني السابق ناصر الدين الأسد، والوزيرة الأردنية السابقة ليلي شرف.